

## فلسطين

# «القسام» تضبط عميلاً اخترق وحدات التصنيع

## تمديد مباحثات المصالحة: القاهرة تستعجل «الصيغة النهائية»

صدر بيان مشترك عن حركتي «فتح» و«حماس» بلمسات مصرية مع ختام اليوم الأول للمباحثات المستمرة في القاهرة (أول من أمس) تحدث عن «حوارات إيجابية»، لكن مع تقدم طفيف، فيما شهد أمس (اليوم الثاني) نقاشاً في قضايا تسليم المعابر وأزمة الكهرباء وملف الموظفين، وتحديداً الشق الأمني فيه.

وبينما تقول مصادر قريبة من الوفدين إن المحادثات مُدّدت ليوم ثالث (الخميس)، مع احتمال تمديدها يوماً آخر إذا احتاج الأمر، فإنّ من المقرر أن يعود الوفدان إلى مصر الأسبوع المقبل بعدما يكون كل وفد أتم مشاورته قيادته في النقاط التي وصلوا إليها، وسط استعجال مصري لإنجاز التفاهات بصيغة نهائية.

وفي اجتماع أمس، تقرر وفق مصادر مطلعة، تسليم مقار حركة «فتح» في غزة لها، كذلك بحث وقف السلطة ممارسة سياسة السلامة الأمنية في التوظيف، التي حرمت أبناء «حماس» الوظائف في سنوات حكم السلطة، وذلك مع طمأنات قدمها القيادي في «حماس» صلاح البردويل، إلى موظفي حكومة غزة السابقة التي أدارتها حركته، بالقول إن «الأمر تسير في اتجاه تسكين (دمج) هؤلاء الموظفين جميعاً دون استثناء، القديم والجديد، فيما تبقى تفاصيل الهيكلية وغيرها لحكومة التوافق».

وذكر البردويل أن «الإحصاءات الدقيقة لكل الموظفين الموجودين حالياً من المدنيين في غزة، بالإضافة إلى من بقي من الموظفين المدنيين السابقين (موظفو السلطة) تفيد بأن عددهم لا يزيد على 30 ألفاً». وأضاف: «الحاجة الطبيعية أكثر من 35 ألف موظف، ما يعني أنه لا يوجد لدينا زيادة، بل نحن بحاجة إلى أكثر من خمسة آلاف موظف جديد حتى تستقيم الأمور في غزة».

واستطرد البردويل في حوار تلفزيوني، بالقول إن «مشاركة جهاز المخابرات المصرية الفعالة في المحادثات أسهم في تسهيل الحوار... (الذي يقوم) على عدة أسس أبرزها تطبيق اتفاق القاهرة 2011، والشراكة الوطنية، وشمول الضفة وغزة بالمصالحة، وإعادة بناء منظمة التحرير وتفعيلها كمرجعية وطنية، وتفعيل المجلس التشريعي للرقابة على الحكومة». وعقب بالقول: «إذا بقيت الأمور تسير بهذه الوتيرة الجيدة، فإن أسبوعاً (جديداً) سيكون كافياً لحسم جميع الأمور المتعلقة بالحكومة»، فيما تكون الخطوة الثالثة «دعوة مصر كافة الفصائل الفلسطينية لحوار شامل في غضون شهر من انتهاء هذه الجولة لبحث تشكيل حكومة وحدة».

في المقابل، قال عضو «اللجنة المركزية لفتح» محمد اشيتية، أمس، إن «المصالحة يجب أن تضمن تمكين السلطة في غزة من خلال إلغاء مظاهر دولة الأمر الواقع لتصبح سلطة واحدة وكياناً واحداً». وأضاف اشيتية: «المطلوب فلسطينياً إنعاش الاقتصاد، لكن ضمن مسارات متلائمة هي المسار السياسي والأمني والإقليمي، لا بشكل منفصل كما يروج له الإسرائيليون».

إلى ذلك، أطلقت مدفعية الاحتلال ثلاث قذائف وسط قطاع غزة بعدما ادعت القوات الإسرائيلية أن دورية تعرضت لإطلاق نار ظهر أمس عندما كانت تمرّ قرب الحدود الشرقية للقطاع.

(الأخبار)

والبحث عن معلومات، وأيضاً جمع الإشارات والدلائل التي قد توصلهم إلى خيوط أو معلومات تجيب عن شكوكهم. وتابع الموقع: «بعد جهد مضاعف من البحث والتحري، تمكنت أجهزة أمن المقاومة من القبض على عميل له صلة مباشرة بالاستهداف الأخير على غزة»، من دون توضيح طبيعة الاستهداف أو عمل الجاسوس. يضيف المصدر الأمني أن العميل المذكور قدّم أيضاً معلومات مهمة عن القدرات العسكرية الخاصة بالحركة، في ما يتعلق بالتطوير الكبير الذي شهدته القدرات التصنيعية العسكرية المحلية، وقد استعمل في سبيل ذلك أدوات تجسسية متطورة في التصوير والتسجيل كان قد تسلمها من جهاز المخابرات الإسرائيلية «الشاباك»، علماً بأنه نقل معلومة مفادها أن «القسام» باتت تمتلك صواريخ برؤوس متفجرة يزيد وزن الواحد منها على 100 كيلوغرام.

كذلك، قدّم هذا العميل معلومات عن شخصيات قيادية في «القسام»، في وقت تتحدث فيه مصادر في فصائل المقاومة عموماً عن ضبط عدد من العملاء منذ ما بعد الحرب الأخيرة، التي تقرر بعدها إجراء فحص ومراجعة كبيرة لأداء الأذرع العسكرية، فيما كشف بعض العملاء بسبب أخطاء ارتكبوها. كذلك شهدت غزة نقلة لافتة مطلع العام الجاري في عمل العملاء، الذين اغتال عدد منهم قيادياً بارزاً في «القسام» يدعى مازن الفقها. من جهة ثانية، ذكر المصدر نفسه أنه تبين للأجهزة الأمنية، في التحقيقات الأخيرة مع معتقلي «داعش» في غزة، ارتباط عدد من مسؤوليهم، ومسؤولي مجموعات سلفية أخرى، بالمخابرات الإسرائيلية، إذ كانت هذه الجماعات تطلق الصواريخ من غزة فيما تبادر طائرات الاحتلال بسرعة إلى قصف مواقع حساسة للمقاومة. كذلك كانوا يتلقون تمويلاً لشراء هذه الصواريخ من إسرائيل، علماً بأن أياً من الصواريخ التي أطلقت لم تتسبب في ضرر أو قتلى لدى الجانب الإسرائيلي. وتبين أيضاً في عدد من التحقيقات أن «أحد قياديين الفكر المنحرف أقدم على سرقة عتاد عسكري وأموال من التجار في غزة، بذريعة أنها غنائم يحق لهم استخدامها واستغلالها لمصلحة أعمال مخلة بالأمن».

على غزة، إذ قال المتحدث باسمها أبو عبدة، في تغريدات نشرها على حسابه في موقع «تويتر»، إن «أي عدوان قادم على غرار ما حصل بالأمس (شهر آذار) سيكون للمقاومة وعلى رأسها كتائب القسام كلمتها فيه، والمقاومة إذا وعدت أوفت والأيام بيننا». وأضاف: «على ما يبدو فإن العدو لا يفهم سوى لغة القوة، والسكوت أحياناً يفسره العدو على أنه ضعف».

وكان موقع «المجد» الأمني، المقرّب من «حماس»، قد نقل منتصف الشهر الماضي خبراً عن تمكن أجهزة أمن المقاومة من اعتقال عميل ذي صلة مباشرة بقصف أحد المواقع الحساسة للمقاومة. وقال الموقع، في ذلك الوقت، إن الاستهداف أثار الشكوك لدى قيادة المقاومة بأنه مدروس ومخطط له بعناية، نظراً إلى حجم الاستهداف ومكانه وتوقيتته الحساس بالنسبة إلى المقاومة، ما استدعى عمل مسح أمني شامل لمنطقة الاستهداف

الحرب مستمرة بين المقاومة الفلسطينية والعدو الإسرائيلي على الصعيد الأمني رغم التهدئة القائمة. وبينما تكشف هذه المواجهة جوانب خطيرة من الملاقة بين الاحتلال والسلبيين في غزة، يتسبب عملاء مباحثون في أضرار أخرى كبيرة

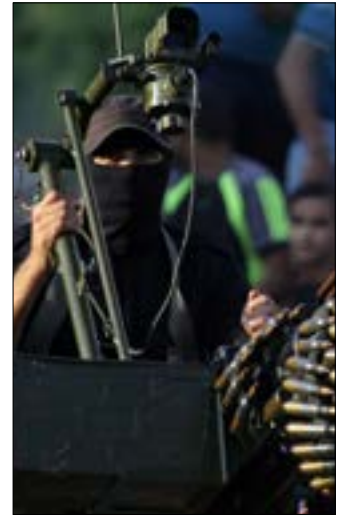
### غزة - الأخبار

لقى الجهاز الأمني التابع لحركة «حماس» القبض أخيراً على عميل داخل صفوف الجناح العسكري للحركة («كتائب القسام») في قطاع غزة، كان قد ساعد العدو الإسرائيلي على الوصول إلى أهداف عسكرية مهمة في القطاع، ووفق المعلومات التي نقلها مصدر أمني، فإن الجهاز الخاص بمتابعة العملاء تمكن من اعتقال الجاسوس الذي كان يعمل في المستوى المتوسط لوحدات التصنيع العسكري التابعة لـ«القسام».

وقال المصدر إن العميل الذي يقطن في مدينة غزة، تم إسقاطه وبدأ التخابر مع العدو قبل الحرب الأخيرة عام 2014، وقدم خلال الحرب معلومات عن القدرات العسكرية التي تمتلكها «حماس». ووفق اعترافاته، أبلغ قوات العدو في آخر أشهر عمله عن «مصنع استراتيجي كبير لكتائب القسام»، ما تسبب في استهداف المكان في آذار الماضي بالطائرات الحربية بأربعة صواريخ ضخمة أدت إلى تدميره كلياً، بما في ذلك المعدات الكبيرة التي كانت هناك.

وجاء الاستهداف بعدما استغل العدو إطلاق صاروخين من غزة، أعلنت مجموعات سلفية مسؤوليتها عنها، ليكشف مكان التصنيع، علماً بأن الأجهزة الأمنية تمكنت في وقت لاحق من اعتقال مسؤولي المجموعات التي أطلقت الصاروخين وغيرهما، وتبين أنها تنتمي إلى تنظيم «داعش». وارتبط ذلك القصف بتحذير لافت أطلقته «القسام» آنذاك، حينما حذرت إسرائيل من مغبة تكرار القصف

كشفت التحقيقات عن علاقة مسؤولين في «داعش غزة» بـ«الشاباك»



## إيران

# طهران: جميع السيناريوهات معدة مقابل قرار واشنطن

النووي. وقال جونسون: «نعتقد أن الاتفاق النووي جعل العالم أكثر أمناً». كذلك اتصل جونسون بوزير خارجية إيران، وكتب على صفحته على «تويتر»: «تحدثت مع ظريف. المملكة المتحدة ملتزمة بالاتفاق النووي مع إيران».

وبدا لافتاً خروج أصوات جمهورية في الكونغرس الأميركي رافضة للانسحاب من الاتفاق، إذ قال رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأميركي إد رويس، إن «اتفاق إيران النووي يجب تطبيقه بصرامة»، إلا أنه لم يصل إلى حد الدعوة لإنهاء الاتفاق. وأضاف رويس أن على «واشنطن العمل مع حلفائها وبذل كل جهد ممكن لتنفيذه بصرامة».

(الأخبار، أ ف ب)

روحاني قد دافع بشدة عن «الحرس»، مشيراً إلى أن «الإجراء الذي قد تتخذه الولايات المتحدة ضد الحرس الثوري سيكون الخطأ الأكبر». وقال: «هم يعتقدون أن الحرس كيان عسكري، الحرس الثوري ليس كياناً عسكرياً، هم في قلب الشعب، الحرس الثوري في كل أيام الخطر دافع عن مصالحنا الوطنية». وأضاف روحاني: «اليوم خلق الرئيس الأميركي ظروفًا جعلت إيران منحدة أكثر من أي وقت مضى. اليوم يقف المعارضون للاتفاق النووي جنباً إلى جنب مع الداعمين له».

إلى ذلك، اتصل وزير الخارجية البريطاني، بوريس جونسون، هاتفياً بنظيره الأميركي ريكس تيلرسون، مؤكداً دعم لندن من جديد للاتفاق

النووي». وأكد، خلال جلسة مغلقة للبرلمان، وجود قرار قاطع بعدم الرضوخ للضغط الأميركي، مشيراً إلى أن بلاده مستعدة للرد «الساحق» على أي قرار تتخذه واشنطن بشأن الاتفاق النووي.

وأشار النائب حسين دليكاني لوكالة «أنباء فارس» إلى أنّ ظريف أبلغ البرلمان بأن «الولايات قد أعدت في إيران لجميع السيناريوهات المحتملة للحكومة الأميركية». وأشار ظريف إلى التهديد الأميركي بشأن إدراج «الحرس الثوري» على قوائم الإرهاب، قائلاً إنه «إذا نفذوا تهديداتهم، فإن إيران والنظام كله سيقف بوجه الأميركيين وسيردون عليهم بالمثل، ومن البديهي سيكونون هم الخاسرون جراء هذا العمل». وكان

ينتظر العالم ما سيقدره الرئيس الأميركي دونالد ترامب في الأيام المقبلة، تجاه الاتفاق النووي مع إيران. وفي حال انسحاب أميركا من الاتفاق، لن تواجه واشنطن الجمهورية الإسلامية فقط، بل «ستقف بمواجهة العالم أجمع»، وذلك بحسب ما قاله الرئيس الإيراني حسن روحاني أمس. وفي كلمة له أمام مجلس الوزراء، قال: «إذا ارتكبوا خطأ الخروج من الاتفاق النووي، فإن الأميركيين وحدهم سيدفعون ثمن ذلك. وعندها ستكون أمام احتمالات عدة وسنختار الطريق الذي يخدم مصالح امتنا». وأضاف أن «دول الاتحاد الأوروبي الـ28 ودولاً أخرى في العالم تقف اليوم إلى جانب إيران (...) وإذا ارتكب الأميركيون هذا الخطأ، فإنهم يكونون قد تحركوا ضد

وزير خارجية بريطانيا: لندن ملتزمة بالاتفاق النووي

المصالح الوطنية للولايات المتحدة، وعندها سنعرف بنحو واضح من هي الدولة الخارجة عن القانون». من جهته، قال وزير الخارجية محمد جواد ظريف، إن «طهران ترفض التفاوض مجدداً بشأن الاتفاق